

المرفقات

تقرير لجنة المراجعة



تقرير لجنة المراجعة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها فضلاً عن إدارة المخاطر، واشتملت مهام اللجنة بصفة خاصة على ما يلي:

مهام تتعلق بأنشطة إدارة المراجعة الداخلية

تتولى إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الشركة وعاملها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الشركة وإجراءاتها لمواجهة المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية وكافة أنشطتها وترفع تقريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة والمعتمدة من الجمعية العامة بشكل دوري ربع سنوي والتي بدورها تشرف وتقيم أنشطة إدارة المراجعة الداخلية ومراجعة خططها السنوية وطرق تنفيذها والإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية حيال الملاحظات الواردة بتقريرها و ذلك لضمان عدم تكرارها لتعزيز الرأي بقناعة لجنة المراجعة ومن ثم تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الملاحظات والأمور الجوهرية (ذات الأهمية النسبية - إن وجدت) في اجتماع مجلس الادارة ويشتمل نطاق إدارة المراجعة الداخلية على ما يلي:

- ١- إعداد خطة المراجعة السنوية واعتمادها من لجنة المراجعة.
- ٢- اعداد تقريراً عاماً كتابياً ويرفع إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة، وإيضاح أسباب أي إخلال أو انحراف عن الخطة إن وجد وفعالية الإدارة التنفيذية تجاهها وذلك خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية.
- ٣- تقييم تطور عوامل المخاطر في الشركة والأنظمة الموجودة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق المالي
- ٤- تقييم إجراءات سير العمل وتقديم المقترحات للتحقق والتأكد من كفاية تلك الإجراءات لضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- ٥- التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يتماشى مع لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة وأنظمة الضبط الداخلي لحماية أصول الشركة وممتلكاتها.
- ٦- التفاعل الدائم والمستمر مع جميع الإدارات للتحقق من مستوى الالتزام التام باللوائح الداخلية المعتمدة والقوانين الحاكمة للنشاط.
- ٧- تقديم المقترحات بشأن تطوير نظام الرقابة الداخلية وزيادة الوعي بأهمية دور الرقابة الداخلية وتحسينها.
- ٨- إعداد تقارير المراجعة ونتائجها مع التوصيات الخاصة بها ومتابعة تنفيذها ورفعها إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.



مهام تتعلق بأنشطة مراجع الحسابات الخارجي للشركة

تتولى لجنة المراجعة التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته ومدى فعالية أعمال المراجعة ومراجعة خطة عمله وكذلك تتولى دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.

مهام تتعلق بضمان الالتزام

تتولى لجنة المراجعة دراسة تشريعات الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات ورفع ما تراه من مسائل تجد ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

والجدير بالذكر أنه من خلال قيام لجنة المراجعة بمهامها والعمل المستمر مع إدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية فإن لجنة المراجعة تؤكد على: -

- أن أنظمة الرقابة الداخلية مطبقة بفعالية مستندة على تقييم إجراءات سير العمل وتقييم عام للمخاطر التي تواجه الشركة وأنه لم تكن هناك أية أمور ذات أثر جوهري خلال عام ٢٠٢٢م يقتضي الإفصاح عنه فيما يخص تطبيقات الأنظمة المالية والتقارير الخاصة بشأنها وكذلك مستوى الالتزام بقواعد الحوكمة بالشركة.
- أن القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م تتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.

رئيس لجنة المراجعة

الدكتور / محمد إبراهيم التويجري

مرفقات البنود من ٧ إلى ١٢

تبليغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية بما لعضو مجلس الإدارة من مصلحة
مباشرة وغير مباشرة في الأعمال والعقود
وتقرير التأكيد المحدود المستقل

شركة المواساة للخدمات الطبية ALMOUWASAT MEDICAL SERVICES

Share Holder Co.: Paid up Capital SR: 1000 million
P.O. Box 7011
Dammam 31462
Kingdom of Saudi Arabia



شركة مساهمة. رأس المال المدفوع ١٠٠٠ مليون ريال سعودي
ص.ب ٧٠١١
الدمام ٣١٤٦٢
المملكة العربية السعودية

حفظهم الله

إلى السادة / مساهمي شركة المواساة للخدمات الطبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

عملاً بمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ومتطلبات الفصل السادس من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بالأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ولأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها ، فإننا نوضح للسادة المساهمين عبر هذا التبليغ جميع التعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة خلال العام المالي ٢٠٢٢م والمرخصة من قبل الجمعية العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٠٥/٠٩م، وتعتزم الشركة تجديد هذه الأعمال والعقود طبقاً لنظام المشتريات الخاص بالشركة بدون شروط تفضيلية والطلب من جمعيتكم الموقرة الترخيص بها لعام قادم ، وفيما يلي بيانات التعاملات بين شركة المواساة وبين الشركات ذات العلاقة ببعض أعضاء مجلس الإدارة :

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة الأعمال والعقود	الشروط	مدة العقد	قيمة التعاملات خلال العام ٢٠٢٢م بالريال السعودي
شركة المواساة العالمية	للأستاذ: محمد سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: ناصر سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: محمد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	إيجار سكن لموظفي الشركة بمدينة الدمام والجبيل	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	٢,٦٧٦,٠٠٠
شركة المواساة العالمية	للأستاذ: محمد سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: ناصر سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: محمد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	مستلزمات طبية وصيدلانية	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	١٥,٣٠١,٩٩١
شركة المواساة العالمية	للأستاذ: محمد سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: ناصر سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: محمد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	تذاكر وخدمات سياحة وسفر	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	١٣,٤٢٩,٣٩٨
شركة المواساة العالمية	للأستاذ: محمد سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: ناصر سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: محمد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	خدمات لوجستية وأخرى	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	١,٤٣٨,٤٦٠
شركة المواساة العالمية	للأستاذ: محمد سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: ناصر سلطان السبيعي مصلحة مباشرة فيها للأستاذ: محمد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	توريد وتركيب أعمال ستانلس ستيل	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	٥,٠٩٤,٨٧٨
مؤسسة النظرة الإعلانية للتجارة	للأستاذ: خالد سليمان السليم مصلحة غير مباشرة فيها	تنفيذ وتوريد أعمال خاصة بالدعاية والإعلان والتسويق	بدون شروط تفضيلية	سنة واحدة	٢٨,١٩٠,٦٦٠

رئيس مجلس الإدارة
محمد سلطان السبيعي

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة المواساة للخدمات الطبية حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة المواساة للخدمات الطبية (شركة مساهمة سعودية)

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة المواساة للخدمات الطبية ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالبيان المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("البيان") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة المواساة للخدمات الطبية ("الشركة")، يتكون البيان من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤولية شركة المواساة للخدمات الطبية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد بصورة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمان التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

مسؤولية شركة المواصفة للخدمات الطبية (يتبع)

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد والتأكد من أن الشركة ملتزمة بالأنظمة واللوائح التي تنطبق على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن التأكد من أنه قد تم تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بشكل صحيح، وأنه قد تم تحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في الإبلاغ تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من الشركة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناء عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

- الحصول على تبليغ رئيس مجلس الإدارة والذي يتضمن المعاملات والعقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة؛ (الملحق رقم (١))؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملات والعقود ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات والعقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حسب مقتضى الحال، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (٣٥) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

الاستنتاج

تم التوصل إلى استنتاجنا على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهنًا بها. ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا. بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد أن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيود على استخدام تقريرنا

لا يجب اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو أن يتم الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية




عبدالعزیز عبدالله النعیم
رقم الترخيص: ٣٩٤

الخبر، في ٦ أبريل ٢٠٢٣م
الموافق: ١٥ رمضان ١٤٤٤هـ